دراسة في سياسات وقوانين وسائل الإعلام
في بلدان الشرق الأوسط والمغرب

مركز ستانهوب لبحث سياسة الإتصالات
Stanhope House
Stanhope Palace
London W2 2HH
United Kingdom
Te.: (+44) 0207 4795900

جدول المحتويات

1- ملخص تنفيذي وتقرير نهائي

2- مقدمة إلى تقارير البلدان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- تقارير البلدان

الجزائر
البحرين
بنغلادش
مصر
الأردن
الكويت
لبنان
المغرب
باكستان
المملكة العربية السعودية
سوريا
تونس
تركيا
اليمن

4- المراجع

5- الملحق

I.
ملخص تنفيذي وتقرير نهائي
دراسة في سياسات وقوانين وسائل الإعلام
في بلدان الشرق الأوسط والمغرب

1. ملخص تنفيذي

ينشد هذا التقرير إلى تقديم صورة عن سياسات وقوانين وسائل الإعلام في منطقة غالباً ما يكون القانون فيها موضع جدل. وما نراه هو صورة مختلفة عما هو متوقع. حيث هناك إساءة في إستخدام وسائل الإعلام والصحافة وأنظمة قمعية وإضطهادية وأيضاً حكومات تعتبر السيطرة والتلاعب بوسائل الإعلام أمراً بديهياً، ولكن توجد فرصاً كبيرة للتغيير بإتجاه الديمقراطية. لقد كان هدفنا هو الإشارة إلى مواقع مثل هذه الثغرات وتهيئة جواً للتفكير في الفرص من أجل تقديم دعماً فعالاً لوسائل الإعلام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نجد هناك منطقة فيها تحويل للبيئة الإعلامية من خلال التوسع الهائل في القنوات الفضائية الجديدة ، وتحتاج إلى إستراتيجيات جديدة لأجل الإصلاح والتغيير. فيها بعض البلدان التي ينتشرفيها وبشكل واسع إستعمال الأنترنت بين الطبقة العليا من المجتمع فقط، وتتنافس السلطة بأشكالها التاريخية مع المطالب المتطرفة - لجهات كثيرة ومتباينة – لأجل التغيير. وتشكل القوانين والممارسات الرسمية لفرض القيود، مسرحاً للصراع حيث تقوم المنافسة. إن إحتكار الأجهزة المرئية، الإذاعة المسموعة، تقييد الأخبار، فرض قوانين صارمة ضد تدابير الإهانة وتشويه السمعة، وترخيص الصحفيين، كل هذه الأمور تشكل شبكة واسعة من الآليات لحماية الحكومة ضد الإنتقاد، وهي أمور شائعة في المنطقة. وعلى سبيل المثال فإن تقريرنا عن سوريا يوضح التأثير المثير على الترخيص للصحف، والسيطرة على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، والأنظمة الخاصة بالصحفيين ومعطيات أخرى. إضافة لذلك هنالك الإهتمام بالقيم الدينية والدفاع عن ممارساتها. ومن جهة أخرى يظهر تقريرنا عن لبنان منافسة أكثر إنفتاحاً بين الطوائف الدينية والعرقية المختلفة التي تجيز لها الدولة إمتلاك مطابعها إعلامها المسموع والمرئي الخاص بها.

هذه الدراسة ليست ولا يمكن أن تكون شاملة، لا على صعيد الأقطار المشمولة بها ولا حتى ضمن هذه الأقطار. ولكن يمكن وضع بعض الملاحظات والتوصيات العامة كالتالي:-

- يجب أن تستعمل إستراتيجية دعم وسائل الإعلام نماذج قانونية في بلد ما من المنطقة لتكون أساساً لتغيير أوسع في المنطقة.
- يجب أن تدار إستراتيجية دعم وسائل الإعلام من قبل منظمات محلية غير حكومية وبدعم تقني من منظمات عالمية غير حكومية.
- يجب أن تكون إستراتيجية دعم وسائل الإعلام متماسكة لتربط الإصلاح التشريعي مع تدريب الصحفيين وإدارة وسائل الإعلام والإهتمام بالبيئة الإعلامية.
- يجب أن تكون إستراتيجية وسائل إعلام المنطقة مدعومة ومبنية على القدرات الفردية والمؤسسات التي تتعهد بإصلاحات طويلة الأمد.
- يجب تأسيس معجم وسائل الإعلام، يظهر بوضوح الحساسية تجاه التعارض الثقافي (البيئي) في المنطقة وبدون الإنقاص من ممارسة حقوق الإنسان، ومن ضمنها حق مساواة الجنسين وحرية تلقي ونقل المعلومات.
- يجب أن تضع إستراتيجية دعم وسائل الإعلام في إعتبارها تأثير التكنولوجيا الجديدة، خصوصاً المنافسة بين الخدمات الفضائية والمواقع التكنولوجية المتغيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويجب على المعنيين بشؤون دعم وسائل الإعلام ما يلي:-

- الإدراك بأن الفروقات الدينية والتاريخية الأخرى التي تجزء المجتمع الواحد كانت وستواصل التأثير العميق على تركيبة سياسات وسائل الإعلام في كل بلد.
- محاولة تنويع مصادر التمويل وتشجيع التعاون بين المنظمات الغير حكومية المشتركة في دعم وسائل الإعلام في المنطقة.
- إيجاد إسترتيجيات إعلامية تتفاعل مع الواقع الجديد لتوفير القنوات الفضائية المتعددة.
- إحتساب الإعتبارات الخاصة التي تفرز التعددية وخاصةً في المواضيع الدينية.
- معرفة ورصد البلدان التي تقوم فيها جهود إصلاحات في مجال وسائل الإعلام.
- التركيز على بلدان، مثل (مصر، البحرين، أو لبنان) حيث يمكن إسناد جهود الدعم ومساعدة الوسائل الإعلامية، ومن ثم جعلها تخدم كنماذج إقليمية في وقت لاحق.
- إيجاد سبل الحماية والتقدير والدعم والدفاع عن الصحفيين والمؤسسات الإعلامية التي تشارك في أفضل الفعاليات وتطور مستوى تقليدي رفيع ومتين للتحليل السياسي.
- إيجاد وسائل للعمل مع الإتحادات والنقابات الصحفية لزيادة إستيعابهم لأنظمة فعالة خاصة بها.
- الإدراك بأن العوامل الخاصة بهذه المنطقة، مثل عامل السياسة الجغرافية وتاريخ النظام الحاكم والفروقات في التقاليد (الأعراف) يتطلب إعادة تقييم المداخل التي أستخدمت لتسهيل تطور وسائل الإعلام في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي السابق وتبنيها إذا ما كانت ذات فائدة.

2. منهجية العمل

طلب من مركز ستانهوب لبحوث سياسة الإتصالات بتزويدالأنترنيوز ببيان مفصل عن سياسات وقوانين وسائل الإعلام لبلدان معينة في الشرق الأوسط والمغرب. وقد صمم هذا البيان ليكون جزءاً من الجهود الحالية للأنترنيوز وغيرها لتطوير برامج عملية وطويلةالأمد لوسائل الإعلام. ويكون التركيز على قوانين وسائل الإعلام الحالية وعلى سياسات وسائل الإعلام والأشكال الرسمية والغير رسمية للقوانين. هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحليل مصمم ليقدم الإرشادات لفهم الإتجاهات ووضع الأولويات ومساعدة المنظمات المساهمة والوسطاء المنفذين، وخصوصاً بعد زيادة التركيز على المنطقة منذ هجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة وتصاعد إحتمالات حرب كامنة ضد العراق. بالإضافة إلى ذلك يقدم المشروع بيانات يمكن إستخدامها من قبل العديد من الكيانات ومن ضمنها الباحثين من أرجاء العالم.

في المرحلة الأولى من هذا المشروع تعرفنا على شبكة من الصحفيين والمحامين والمحللين وأنيطت إليهم مسئولية تجهيز تقارير عن بلدان معينة. ولم يكن من السهل تكوين فريق ليجهز تقارير تحليلية مفيدة. أولاً: في عديد من البلدان، لم تكن أنظمة وسائل الإعلام واضحة.
ثانياً: الوصف الدقيق لنظام ما يمكن أن يتهم سياسياً.
ثالثاً: هنالك فروقات جوهرية في طرق وصف سياسات وقوانين وسائل الإعلام ضمن بلد معين.

تتضمن دراستنا تقارير من الجزائر، البحرين، بنغلادش، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، تونس، تركيا واليمن. ويكون التركيز على بلدان الشرق الأوسط والمغرب وعلى بلدان ذات أغلبية إسلامية. ولكن هذه ليست المسألة الأساسية كما هو موضح من القائمة، فقد شُملت بلدان أخرى بسبب إحتمالات التباين وإهتمامات الأنترنيوز وغيرهم وكذلك توفر المواد. وبعد تبادل المراسلات في هذا الحقل، أكمل مركز ستانهوب ومنتسبيه المعينين لهذا المشروع العديد من تقارير البلدان. وكان على رأس المنتسبين في ستانهوب بروفسور مونرو برايس، كيل سوليترمان، آمي منتر، دوكلاص كريفن وكذلك ريتشارد أيزندورف وآخرين مدرجة اسمائهم في الملحق A ممن ساهموا في هذا المشروع. وقد أطلقنا موقعاً على الأنترنت www.stanhopecentre.org حيث ستتوفر فيه معلومات عن هذه الدراسة.

يحتوي البيان التفصيلي على المعلومات التالية:-

* **مناقشة التقرير النهائي:**
  - كيفية تشكيلنا لدراسة قانون وسائل الإعلام.
  - منهجية الدراسة.
  - تقييمنا المبدئي للقضايا المثارة في الدراسة.
  - توصياتنا الأولية حول الجهود المستقبلية لإصلاح وسائل الإعلام في المنطقة.

* **تقارير عن الأربعة عشر بلداً المذكورة أعلاه.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مراجع للتزويد بمصادر المعلومات للبلدان التي شملتها دراستنا، وكذلك مراجع عامة حول الأقليم أو القضايا المؤثرة على وسائل الإعلام.

3. تشكيل الدراسة:-

قد يساعد مسح جيد للقوانين والتشريعات الضابطة لوسائل الإعلام في العالم العربي والإسلامي في تحديد مجالات التغيير والإصلاح والإنفتاح وكذلك القيود والرقابة الذاتية والتهديد وأحكام السيطرة المطلقة للدولة. وهكذا فقد طلبنا ملخصات ونصوص أصلية للفقرات الدستورية المعمول بها والتشريعات الضابطة لوسائل الإعلام بإختلاف أشكالها والقيود السارية بشكل عام. كذلك رأينا أنه من المهم إدراك التطور التاريخي لتشريعات وسائل الإعلام. يتضح في كل حالة أن فهماً كاملاً للعوامل السياسية وعوامل السياسة الجغرافية بات مهماً لرؤية ذات أختلافات طفيفة. من الواضح إستحالة فهم طرق توزيع وعمل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، في لبنان مثلاً، دون معرفة العناصر المهمة لتاريخها وتوزيعها السكاني وعلاقتها بسوريا وممارساتها المعترف بها. أما في الجزائر، فلا تزال بنية وسائل الإعلام تعكس فترة الإستعمار التي مرت بها. أما في مصر، فتعكس وسائل الإعلام تاريخها الثقافي الطويل والعظيم والضغوط الدينية والسياسية الحالية والإضطرابات في البلد.

ونظراً لقصر الفترة المتاحة وقلة المصادر المتوفرة لا يمكن تحديد جميع العوامل التي تمس قانون وسياسة وسائل الإعلام. ولذلك كان الحل الوسط الناتج عن ذلك هو محاولة تسليط الضوء على أبرز السياسات والقوانين السارية لإيجاد التغيير في بنى أنظمة وسائل الإعلام في البلدان ذات العلاقة. وتنشد هذه التقارير تفادي التطرق إلى "التقييم" أو قياس الحريات أو وصف البيئة بدلاً من ترك التركيب التنظيمي الإفصاح عن نفسه. وإضافة لذلك، تنبثق هذه الهيكليات من بيئات مختلفة جداً وعادةً بفرضيات أولية مختلفة حول هيئة المجتمع المدني ودور الممارسات الديمقراطية. ولذلك لا توضع النتائج بسهولة على شبكة تستخدم التعابير التقليدية لحريات الصحافة.

وبعد تقييم القوانين الرسمية ذاتها، فقد بدأنا عملية فحص عدد من القضايا الأكثر شمولية وتشتمل على الآتي:-

1. كيف تؤثر الحكومة بشكل مباشر على التغطية الإعلامية؟
2. كيف تؤثر الأفكار الدينية على نظرية حرية الصحافة في البلدان المشمولة بالدراسة؟ ما هي أمثلة التعددية الدينية الموجودة حالياً وكيف يمكن تشجيع التعددية المتزايدة؟
3. كيف تؤثر الضغوط السياسية العالمية على حرية وسائل الإعلام والتغطية الإعلامية؟
4. ما هو دور وسائل الإعلام العربية العالمية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. ما هي مشاكل التركيبة الحالية التي تؤثر على ممارسة حقوق وسائل الإعلام؟
6. ما هو دورالمنظمات الإجتماعية المدنية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة؟
7. ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصحفية والنقابات في المنطقة؟
8. ما هي الجهود الإصلاحية الجارية حالياً في مجال الإعلام؟

4. منهجية الدراسة

بعد مراجعة المعلومات والتي تتراوح من تقارير أولية كاملة إلى مسودات للقوانين السارية والمرسلة من قبل المراسلين المتمركزين في البلدان، فقد بحث فريق عمل المشروع إتمام وزيادة الأسس بإستعمال مراجع ذات علاقة بقانون وسائل الإعلام ومراجعة مواقع الأنترنت التي تقدم معلومات تساعد على فهم قوانين وسائل الإعلام وبيئة السياسات. وقد جمع المشروع معلومات تخص التطورات الجارية في سياسات وقوانين وسائل الإعلام في تلك البلدان ومن ثم تم عرض هذه المعلومات في هذا البيان. وكنموذج لتوفير المعلومات الأساسية، فقد طلبنا من شركائنا في تلك البلدان الرد على الأمور التالية:-

1. توفير مقتطف من الجزء المناسب من الدستور ذات العلاقة والذي يخص الطباعة والإعلام المرئي والسمعي ووسائل الإعلام الجديدة، إذا ما كان ذلك متوفراً.
2. قائمة بأي تشريع يتعلق بفعاليات وحريات وسائل الإعلام (طباعة، إعلام مرئي وسمعي أو وسائل الإعلام الجديدة). وتوفير النص الكامل للتشريع الأصلي إليكترونياً، إذا ما كان ذلك ممكناً، وكذلك نصاً مترجماً وتوفير النسخة الأصلية إذا لم تكن الترجمة الأصلية متوفرة.
3. هل كانت هناك تعليمات رسمية (صادرة عن الحكومة أو رؤساء التحرير) تخص مواضيع وسائل الإعلام بشكل عام (طباعة أو إعلام مرئي أو سمعي أو وسائل الإعلام الجديدة)؟ مثلاً، في إستخدام المصطلحات في وسائل الإعلام؟
4. توفير فكرة عامة عن تطبيق التشريعات والإجراءات الغير رسمية الأخرى التي تؤثر على تنفيذ التشريعات المتوفرة.
5. ما هي آلية تطبيق المشروعات؟
   أ- إلى أي مدى كانت قوانين وسائل الإعلام تستعمل في تحديد حرية الصحافة؟ مع ذكر أمثلة على ذلك.
   ب- كيف تستخدم قوانين وسائل الإعلام في المحافظة على الحريات؟ مع ذكر أمثلة على ذلك.
6. كيف تمنح رخص الإعلام المرئي والسمعي؟ هل يوجد مجلساً للترخيص؟ ما هي الآلية الموجودة للحكم في إنتهاكات القوانين من قبل الصحافة ووسائل الإعلام الألكترونية؟ الأشياء المطلوب ذكرها هي:- تكلفة حيازة الرخصة، تحديد مصدر تلك النقود، قوانين ملكية الجرائد (نسبة الملكية الخاصة مقارنةً بالملكية العامة المسموح بها)، وقيمة الموارد الحكومية من الأوراق وماشابه.
7. توفير وصف موجز عن تاريخ تشريعات وقوانين وسائل الإعلام (للمطابع، الإعلام المرئي والسمعي أو وسائل الإعلام الجديدة). وهل هناك تغيرات قد حدثت مؤخراً في التشريعات والدستور الخاص بوسائل الإعلام؟
8. عناصر غير رسمية:-
   أ- ما هو تأثير الحكومة المباشر وغير المباشر على التغطية الإعلامية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- كيف تخدم المنظمات الإجتماعية (مثل، الإتحادات أو النقابات) وسائل الإعلام، أو كيف تمارس تأثيرها عليها؟ وكيف يتم تنفيذ ذلك؟

ج- هل تؤثر الضغوط السياسية الدولية على حريات وسائل الإعلام والتغطية؟

9. توفير وصف موجز عن مقترحات أو جهود الإصلاح. ما هي المنظمات غير الحكومية أو الكيانات الأخرى المشتركة في عملية التأثير على سياسات وقوانين وسائل الإعلام؟

10. ما هو مدى توفر القوانين المنظمة لما يسمى بالإعلام غير الرسمي، مثل الخطب والمواعظ الهادفة إلى تنظيم الجماهير وإثارة العنف أو أية مواضيع أخرى؟

11. هل توجد رقابة على وسائل الإعلام العالمية؟ إذا كان الجواب بنعم، فكيف يتم ذلك؟ هل أن حيازة الأطباق اللاقطة مقيدة؟ وهل هذه القيود مطبقة؟ ما هي نسبة العوائل التي تملك الأطباق اللاقطة؟

5. التقييم الوسطي:-

على كل حال، لقد أوجدنا تركيبة مستخرجة قد تكون مفيدة لوضع خطة مستقبلية. ومن هذا التحليل، يمكن صياغة إستراتيجيات في دول مختلفة قد تساعد على تشجيع بيئة إعلامية قوية للمجتمع المدني.

أ- القوانين:-

تعتبر القيود على محتوى الإعلام من أهم الأساليب شيوعاً للتنظيم الحكومي على وسائل الإعلام. قانون الإعلام اليمني الذي يعتبر متحرراً قياساً بالمعايير الأقليمية، يعطي مثالاً مفيداً لشرح أنواع الأنظمة السارية في الدول التي تمت دراستها من قبلنا. كل تدبير إحتياطي هو نوع من المؤثر إلى تدابير إحتياطية مماثلة في أماكن أخرى. ويوفر قانون اليمن ما يلي:-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

www.manaraa.com

ب. مسح أنظمة وسائل الإعلام:-

تحتوي تقاريرنا الخاصة بالبلدان على معلومات مهمة حول القوانين والممارسات ذات العلاقة، ومن ضمنها الترخيص والتسجيل وقيود الملكية والرقابة. إستنتاجاً من تقرير أعده مركز الدفاع عن حرية الصحفيين1، ودعم معلوماته ببيانات مأخوذة من تقاريرنا عن البلدان، نتوصل إلى تركيب مماثل.

أما بخصوص الإعلام المرئي والسمعي، فإن المسألة الرئيسية لأولئك المعنيين بالدعم الإعلامي هي كيفية التأثير على سيطرة الدولة على محطات الإذاعة والتلفزيون الأرضية. وحتى بث المحطات الفضائية من خارج البلد يمكن أن يطرح اسئلة مهمة. وتحتاج الدول إلى الحصول على الموافقة قبل البدء في البث الإذاعي أو التلفزيوني من خلال النظام السلكي(Cable System).العديد من البلدان ترخص أو تمنع إستعمال الأطباق اللاقطة. وتمثل نماذج دعم الدولة، كما هو مذكور أدناه، للمحطات الفضائية الإقليمية قضايا ذات أهمية كبرى. بعض البلدان تمارس الضغوط على المعلنين، تغلق المكاتب المحلية، وضغوط أخرى مثل السيطرة على طرق الوصول إلى المرسلات لتحديد أو التأثير بشكل أو بآخر على محتويات البرامج الفضائية. ولكن آخرين يدعمون أو حتى يمولون القنوات التي تدعم المناقشات الحاسمة.

أصبحت مواضيع الترخيص هي السائدة بسبب اسلوب تحكم القوانين في الصحف وليس بسبب ملكيتها. ففي دول عربية كثيرة من الضروري الحصول على الترخيص المسبق أو الموافقة المسبقة لإصدار صحيفة. ودراستنا عن سوريا تشير إلى تعميم هذا النظام للترخيص. وإبتداءً من عام 1999 م بدأ الترخيص في الأمارات العربية المتحدة من خلال قرار يصدر من مجلس الوزراء، وفي الكويت من رئيس قسم النشر والمطبوعات، في البحرين بقرار من وزير الإعلام بعد موافقة مجلس الوزراء. أما في قطر فتصدر التراخيص عن وزير الإعلام، وفي المملكة العربية السعودية تصدر عن مؤسسة الصحافة أو ترخيص من وزير الإعلام بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء. وتضم البلدان الأخرى التي تتبع نظاماً مشابهاً، تونس، العراق، الجزائر والمغرب. ويمكن تعليق أو إلغاء الترخيص بعد إصداره إذا ما خالف المحررون أو الصحفيون القوانين السائدة الخاصة بالنشر. إصدار الترخيص والتهديد بإلغائه يمكن أن يكمل الحلقة الخاصة بوسائل الإعلام المقروءة وكذلك وسائل الإعلام المرئية والسمعية في تلك البلدان كما هو الحال في لبنان التي تجيز محطات الإذعة والتلفزيون الخاصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ناحية القيود المالية أو ضمانات النشر المالية (كشروط قيدية) فهي مطلوبة في بلدان مثل: البحرين، قطر، سوريا، لبنان، الأردن، الكويت ومصر. وتتباين بشكل ملحوظ السهولة أو الصعوبة التي يمكن بها تحقيق هذه المتطلبات. فمثلاً، في البحرين، يتطلب إيداع مبلغاً نقدياً بأمر القانون مقداره 5,000 ديناراً بحرينياً (13,000 دولاراً أمريكياً تقريباً) يدفع لوزارة الإعلام إذا كانت الصحيفة يومية، ومبلغ 3,000 ديناراً بحرينياً (8,000 دولاراً أمريكياً تقريباً) إذا لم تكن يومية. في قطر، يتطلب الضمان 3,000 ريال (825 دولاراً أمريكياً تقريباً) لكل نشرة صحفية إذا ما كان النشر يصدر ثلاث مرات أو أكثر أسبوعياً، ومبلغ 1000 ريال أي (ما يقارب 275 دولاراً أمريكياً) في حالات أخرى. وفي الأمارات العربية المتحدة يودع المتقدم بطلب الترخيص مبلغاً مقداره 50,000 درهماً أي (ما يقارب 13,000 دولاراً أمريكياً) لكل صحيفة يومية، ومبلغ 25,000 درهم أي (ما يقارب 6,500 دولاراً أمريكياً) في الحالات الأخرى. أما في لبنان فلا يمكن أن يقل رأسمال المؤسسة الصحفية عن 30 مليون ليرة لبنانية (ما يقارب 20,000 دولاراً أمريكياً) وخمسة ملايين ليرة (3,300 دولاراً) للشركات ذات المسؤلية المحدودة. وبسبب التوقف عن إصدار تراخيص جديدة من قبل الحكومة، فإنه يتطلب من أي صحيفة جديدة الحصول على ترخيصين. كما أن الرأسمال المطلوب حالياً أكبر بكثير.

هنالك قيود مهمة أخرى تخص الملكية، فبعض البلدان تسمح للأحزاب السياسية بإمتلاك الصحف كما هو الحال في مصر واليمن، بينما البعض الآخر من الدول تمنع ذلك النوع من الملكية في حين أن بعض البلدان الأخرى تفرض أن تكون الملكية لشركات صحفية مرخصة ومعروفة كما هو الحال في بنغلادش. وتمنع كل أو أغلب الدول العربية منح ملكية الصحف العربية للأجانب أو حتى كونهم شركاء في هذه المؤسسات الصحفية أو المشاركة بالرأسمال أوالتمويل. هنالك تشريعات محدودة حول الملكية. فالتشريعات في البحرين وقطر وعُمان تمنع نشر أية إعلانات لصالح الحكومات الأجنبية أو بعثاتهم الدبلوماسية دون الحصول على موافقة مسبقة من الإدارة المختصة.

إن الرقابة المسبقة على المطبوعات هي تعبير عن سلطة الحكومات في أغلب البلدان العربية ومن ضمنها الأمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والسعودية والكويت والعراق وليبيا والجزائر وتونس وسوريا. ويملك وزير الإعلام أو الداخلية في العديد من البلدان السلطة لإيقاف النشر. فمثلاً، في مصر، لوزير الإعلام الحق بمنع أي نشر يهاجم الأديان بطريقة قد يكون لها تأثير ملحوظ في تعكير أمن الجمهور. وفي بلدان أخرى مثل سوريا والأردن تكون سيطرة الدولة كاملة على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، عادةً ما يكون الموظفون العاملون في وسائل الإعلام هذه هم موظفون حكوميون وبذلك تضمن الدولة عدم بث مواضيع تعتبر حساسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في البيئات المتمكنة بشكل واضح، خاصة بحكم القانون، فإن هنالك العديد من الدول مثل السعودية والعراق وليبيا وسوريا تحدد سلطة القضاة بنقض القرارات الإدارية التي ترفض منح الترخيص أو توقف نشر صحيفة. وفي بلدان أخرى كما في الأردن، فقد أستخدمت قنوات قضائية بنجاح لإسقاط قرارات تنفيذية رغم أن ذلك ليس بحجم ما يتمناه المدافعون عن حقوق حرية وسائل الإعلام. وبالطبع فإن تطبيق القانون لا يعني بالضرورة إلغاء كل القيود الخاصة بالصحافة.

هنالك قوانين معينة تطبق للرقابة على الصحف والمجلات الأجنبية المستوردة من الخارج. ففي تونس يحق لوزير الداخلية مصادرة أو منع نشر أو منع دخول اية إصدارات أجنبية. وفي السعودية يحق لوزير الإعلام مصادرة اية إصدارات ممنوعة أو غير مرخصة وإتلافها دون دفع أية تعويضات مقابل ذلك. ويحق له أيضاً الإحتفاظ بها أو إعادة تصديرها. أما في اليمن فيخضع قرار توريد وبيع وتوزيع أو تشغيل الصحف والمجلات إلى إستحصال ترخيص مسبق من وزارة الإعلام ويحق للوزارة منع تداول اية صحيفة أو مجلة أجنبية إذا كانت محتوياتها خارقة للقوانيين. الأنظمة الخاصة بالمعلومات المدعومة من حكومات أجنبية ستكون مهمة عندما ياتي الحديث عن إعادة البث لراديو ساوا (أو برمجة الإذاعات العالمية الأخرى).

تفرض العديد من البلدان الحصول على ترخيص قبل تأسيس المطابع الصحفية وتشمل هذه البلدان: البحرين، الأمارات العربية المتحدة، قطر، عُمان، السعودية، العراق، سوريا، لبنان، الأردن، ليبيا، اليمن، السلطة الفلسطينية والسودان. وتذهب سوريا أبعد من ذلك، فهي تفرض على مالكي المطابع أن تقدم إلى وزير الإعلام يومياً تسجيلاً رقمياً متسلسلاً يظهر تاريخ وعنوان أية مادة مطبوعة وأسم الكاتب وعدد النسخ المطبوعة.

واحدة من أهم القضايا التي يجب التركيز عليها تتضمن قوانين مباشرة تخص الصحفيين. حيثُ تفرض العديد من البلدان في المنطقة حصول الصحفيين على تراخيص. وتوجد أنظمة الترخيص هذه في الكويت والبحرين وقطر وعُمان والعراق وسوريا واليمن وليبيا والأمارات العربية المتحدة والجزائر والمغرب والسودان. فمثلاً، في عُمان لا يمكن لأي كاتب أو محرر أن يعمل في أية صحيفة ما لم يملك او تملك ترخيصاً لممارسة عمله أو عملها صادراً من إدارة النشر والإعلام.

هناك العديد من البلدان لديها قوانين وتمجد بشكل واضح بالحرية في ممارسة الصحافة، ولكن هذا لا يعني أنها من بين البلدان الأكثر تحرراً . فهناك العديد من الدول التي تحمي إمتيازات الصحفيين وتحافظ على سرية مصادر معلوماتهم، ومن هذه الدول مصر والأردن والجزائر واليمن والسودان. كما أن هناك أيضاً قوانين معينة تعنى بالأمن الشخصي للصحفيين. ففي مصر مثلاً، لا يعتبر القانون أن إبداء الصحفي لرايه أو نشره لمعلومات سبباً يعرضه إلى إعتداءٍ بدني، وإن أي شخص يهين أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يهاجم صحفي سيخضع إلى نفس عقوبة التعرض إلى مسئول رسمي. وإضافة لذلك، لن تستخدم الوثائق أو المعلومات أو البيانات أو الأوراق التي بحوزة الصحفي كدليل ضده في أي تحقيق جنائي مالم تكن هذه المواد نفسها هي موضوع التحقيق أو مكان الجريمة. وأخيراً، لا يمكن وضع الصحفي رهن التوقيف بجريمة أقترفها من خلال الصحف دون الحصول على أمرٍ من المدعي العام في ذلك البلد. في الجزائر تلتزم الجهة التي تعمل فيها الصحفيين بإبلاغ الجهات المسئولة في حالة تعرض اي من الصحفيين العاملين لديها للعنف أو التهجم أو محاولة رشوته أو تعرضه إلى أية ضغوطات مماثلة. والسؤال المثير للجدل الذي ربما ينقسم خبراء وسائل الإعلام حول العالم بشأنه يتضمن إصدار تشريعات لحماية الصحفيين من الإجراءات التأديبية ليس من قبل الحكومة ولكن من قبل موظفيها.

جـ. قضايا أكثر توسعاً

إن أكثر ما تعني به تقاريرنا عن البلدان المعنية هو جمع القوانين الرسمية، ولكننا أيضاً نختبر البيئة العملية التي توجد وتعمل فيها هذه القوانين ولذلك نقدم بعض الأمثلة عن الممارسة الإدارية الفعلية. والمقارنة ضرورية هنا بين ما هو مدون في الكتب وبين التطبيق العملي والواقعي في كل بلدٍ. ويفترض مبدأ (حكم القانون) وجود علاقة متينة بين القوانين والأنظمة الرسمية الواضحة والمختصرة وبين الممارسات الإدارية. ولكن هذا ليس العرف الشائع في العديد من البلدان المعنية. وهذا، على الأقل جزئياً، بسبب كون العديد من البلدان لا تعتمد بنية الإدارة فيها على القوانين الرسمية. وقد ترضي القوانين الجماهير الإنتخابية على المستوى العالمي من حيث صيغة الكلمات المنشورة ولكنها لا تبين الواقع الذي يجب أن تمارس فيه وسائل الإعلام نشاطها.

وتوجد في العديد من البلدان التي شملتها دراستنا فقرات دستورية تضمن حرية التعبير عن الرأي، ولكن في أغلب هذه البلدان تبقى الحريات الدستورية محدودة (طبقاً للقانون)، ويجد المرء بشكل حتمي أن القانونين الأخرى التي تحدد الحماية الدستورية موجودة على الورق فقط. وكنتيجة لذلك فإن القانون قد يقيد الحماية الدستورية وتبقى كيفية إدارة أو تطبيق هذه القوانين في المحاكم أمراً مهماً. وما هو ابعد من السؤال عن كيفية تطبيق القوانين، هنالك حاجة لتوجيه المباديء الأخلاقية الضمنية لحرية الصحافة مقابل السيطرة على الصحافة.

وكذلك، من الضروري التمييز بين تقنيات الإتصالات المتنوعة وأشكال التنظيم والسيطرة. ففي اغلب البلدان المعنية نجد أن وسائل الإعلام الألكترونية تقع تحت سيطرة الحكومة. وفيما عدا الغزو الأخير لذبذبات الأقمار الصناعية (الستلايت) وقدرة النظام السلكي (Cable System) على نقل الذبذبات التي تسيطر الحكومة على إرسالها، فالدولة لها سيطرة على محطات الراديو والتلفزيون،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذه الحالات لا تتم السيطرة عن طريق القوانين والأنظمة ولكن من خلال الموظيفن والإدارة المختصة.

وهنا سيكون لدينا فصلاً مهماً بين إحتكار البث المحلي والحكومي الصادر من الدولة ومزيج الذبذبات المتوفرة في المجتمع. لقد أصبح التواجد والنمو المضطرد وإستعمال المستقبلات الفضائية مهماً في فهم عالم القانون والسياسات، وبالمثل فقد أصبح ايضاً من يملك النظام السلكي وكيفية إتخاذ القرار بنقل الذبذبات المعينة موضع إهتمام كبير.

في لبنان مثلاً وفي سنة 2002 كان هناك خلافاً كبيراً حول إيصال الذبذبات الفضائية للتلفزيون بواسطة الأسلاك الأرضية. كما إن ملكية المستقبلات الفضائية التي تمنح مالكيها إمتياز الدخول لغير محدود إلى الإعلام العالمي مقيدة في العديد من الدول العربية، إلا أن هذه القيود لم تفرض حتى الآن. وكنتيجة لذلك فإن مستقبلات القنوات الفضائية متوفرة الآن أكثر مما كان متوقعاً في البلدان الخليجية المحافظة والدول الغير ديمقراطية وكذلك الدول العربية الديمقراطية المتحررة. ويقدر عدد المستخدمين للأطباق الاقطة في دولة قطر بـ 95 % من مجموع السكان وتقريباً 25 % من مجموع السكان في دمشق وحلب. وكما يعرف عن سوريا بانها واحدة من أفقر البلدان العربية. وهذا نوع من التقدم التكنلوجي الذي لم تكن تستطع (أو لا ترغب) الحكومات في السيطرة عليه بنجاح. ويجب التركيز على الإختلاف بين الأنظمة والقوانين المقرة والممارسات السارية بدراسة مستمرة. ومن المهم أيضاً التحديد فيما إذا كان مستوى كثافة الإستعمال، والذي غالباً لا يصل إلى مناطق أقل تطوراً ضمن دولة معينة، لازال يعني أن البث الفضائي يصل بشكل فعال إلى الناس ذوي النفوذ في المنطقة.

وحتى في تلك البلدان حيث الصحافة المطبوعة تتمتع بحرية نسبية يبدو تأثير النفوذ أمراً ملحوظاً. فالتهديد والتخويف أمران معروفان وأيضاً المحاكمات وعقوبات حبس المحررين والصحفيين التي تسكت أصوات المصلحين وترهب الأخرين الذين يريدون التحدث وإظهار أصواتهم. ونرى تقييد وسائل الإعلام وممارسات تعيين أو إختيار المحررين ومراجعة النصوص والسيطرة على الصحافة المطبوعة وتوزيع المطبوعات ليست فقط مواضيع مذكورة في القانون ولكن متأثرة بشكل عميق بالأسلوب والعادات في بلدان الشرق الأوسط والمغرب. وبغض النظر عن ماهية قوانين الصحافة في بلد ما، فإن العديد من هذه البلدان تشترك في بعض (الخطوط الحمراء) التي يعرف الصحفيون أن عليهم عدم تجاوزها. ومع التباين في حدود الخطوط الحمراء بين بلدٍ وآخر، إلا أن التعامل يتم بحساسية عالية مع أمور معينة مثل العائلة الحاكمة أو الإسلام أو الوحدة الوطنية. حيثُ تعد وسائل الإعلام إمتداداً لدبلوماسية الدولة، حيثُ يمنع الصحفيين من توجيه النقد للدولة أو الدول الصديقة او أن يبدوا أرائهم التي تتناقض مع موقف الدولة تجاه قضايا وطنية معينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمثلاً، في سنة 1998 م، ضغطت القيادة السعودية على (الحياة) لطرد رئيس التحرير لنشره مقابلة تستعرض وجهة نظر مؤيد يمني بخصوص الحدود المتنازع عليها بين البلدين. وتعتبر الدول العربية أن وسائل الإعلام تمثل إمتداداً لتلك الدولة، وبغض النظر عن صحة هذا الرأي – ولكن هذا يتمثل في الخلاف الدبلوماسي بين قطر والأردن حيث طردت الأردن (الجزيرة) من بلدها وإستدعت سفيرها لدى قطر بسبب برنامجاً أعتبرته الأردن يمس بكرامة العائلة الملكية الأردنية. وتخضع (الجزيرة) الأكثر إنتشاراً و (الحياة والشرق الأوسط) الصحف الأعلى صوتاً والصادرة من لندن إلى نفس القيود والمحدوديات التي تخضع لها الصحف الصادرة من بلدانها الأصلية. وهذا يفسر ندرة تغطية الجزيرة لسياسة قطر الداخلية والصراعات السياسية، ولماذا صحيفتا الحياة والشرق الأوسط مقيدتان في تهعاملهما مع الشئون السعودية.

6. <u>كيف تؤثر الأفكار الدينية على مفهوم حرية الصحافة في البلدان المعنية بالدراسة؟ وما هي الأمثلة على التعددية الدينية الحالية وكيف يمكن تشجيع التعددية المتزايدة؟</u>

إن مفهوم إشراك المجتمع المدني وحرية الصحافة يختلف جوهرياً في بعض البلدان ذات الغالبية الإسلامية عما هو عليه في نظيراتها من البلدان الغربية. في سياقات دينية معينة، يختلف مفهوم المجتمع المدني عن مفهوم الدولة نفسها مما يظهر مشاكل نظرية. إن فكرة الصحافة أو وسائل الإعلام التي تقوي المجتمع المدني بمنظور مختلف عن مفهوم الدولة لهذه الفكرة هي أيضاً موضع جدلٍ. ويمكن تشجيع الجدل أو المعارضة، ولكن ضمن قيود محددة، حيثُ يجب على الصحافة إحترام الطبيعة الأساسية للدولة، وغالباً، علاقتها بتمثيل ديني معين. وبسبب التهديدات الراديكالية أو الخفية للأمن القومي، ترى الحكومات المنتخبة أن دورها أساسي في تقييد مجموعات معينة (مجموعات راديكالية أو مجموعات تؤيد الإنفصال السياسي أو حتى المعارضة السياسية) من إستخدام وسائل الإعلام. في بعض الحالات تشجع الحكومات الغربية هذه الخطوات أو حتى تطالب بها.

يمكننا ملاحظة فروقات مهمة في مجال القيود المفروضة على إستعمال وسائل الإعلام، حيث توجد تعددية دينية ملحوظة (كما في لبنان)، مقارنةً بالبلدان التي بها تجانس وتبعية دينية (كما في السعودية وإيران). ومن المهم ملاحظة تجربة تركيا، وخصوصاً من ناحية إعتباراتها الخاصة لهيكلها القانوني. لقد وظفت حكومتها لوقت طويل، سياسة وقانون وسائل الإعلام في الدفاع عن العلمانية التركية مما كانت تعتبره خطر التقويض الديني. في بعض الحالات (كما في العراق) نلاحظ أن القابلية للتعددية (والحاجة لوجودها) موجودة، والسؤال هو كيف يمكن دعم الكيانات التي تسمح بهكذا تعددية وتقويتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما في حالات أخرى، فمن الجدير ملاحظة كيف يمكن للجهود الإصلاحية المركزة على البلدان ذات التعددية وبرهنة التأثيرات الإيجابية والواقعية لوسائل الإعلام على هذه المجتمعات أن تجعل البلدان الأخرى في المنطقة تقبل بهذه الإصلاحات. وإضافةً لذلك، فإن وسائل الإعلام الجديدة مثل البث الفضائي والأنترنت لا تخضع للقيود الجغرافية كما تخضع لها اشكال وسائل الإعلام الأخرى ولم يتم السيطرة عليها لحد الأن في البلدان الخاضعة لهذه الدراسة. وهكذا فإنه من الممكن تطوير وسائل الإعلام الجديدة بشكل افضل في البلدان ذات التعددية من أجل بثها وإرسالها إلى جميع بلدان المنطقة.

7. كيف تؤثر الضغوط السياسية العالمية على حرية وسائل الإعلام وعلى التغطية الإعلامية؟

كيف تؤثر الضغوط السياسية في منطقة ذات إعتبارات سياسية على حرية وسائل الإعلام والتغطية الإعلامية. وجزءً من ذلك هو تحديد أماكن نفوذ الولايات المتحدة، سواءً كان بالإمكان إستخدام التأثير الأقليمي أو الأوروبي بنجاح، أو كما في حالة تركيا وما يثار من أمور حيال إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي. قد يكون هذا جزئياً هو السؤال عن تحديد أماكن تواجد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان بالإمكان الإستفادة من النفوذ الأوروبي أو الأقليمي، أو في حالة تركيا، ما هي القضايا التي تثار بخصوص إنضمامها للإتحاد الأوروبي. وجزئياً، هو تحديد ماذا سيكون دور المؤسسات النظيرة ضمن العالم العربي في الإصرار على الإلتزام بالمعيار القانوني أو مجموعة من الممارسات القانونية المفضلة. وحسب كل من البلدان التي تمت دراستها أو معظمها، هناك تقارير عن حقوق الإنسان صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية وتصنيفات بيت الحرية. وهناك تقارير عرضية، غالباً ما تكون معينة ومحدودة، تصدر عن "هيومن رايتس واتش" أو من "المراسلين بدون حدود" أو "لجنة حماية الصحفيين". ومن المهم معرفة أي البلدان تتعامل بحساسية مع تدخلات هذه المنظمات الحكومية والغير حكومية وكيف تبين هذه الحساسية.

كلما زاد الضغط من أجل تعددية وسائل الإعلام في الشرق الأوسط ودول أخرى، إذا نظر إليها كعنصر أساسي لأي خطة إستقرار مستقبلية، زاد نفوذ أعضاء المجتمع الدولي الراغبين في تحقيق هذه النتائج.

أ- ما هي علاقة الإهتمامات العالمية المتجددة حسب مقاييس الأمن القومي:-

هذا موضوع مهم ويتطلب دراسة مستقلة. ولكن من الواضح أن المنطقة تواجه مراقبة مستمرة هي الشرعية المتجددة لمعطيات الأمن القومي. ولقد عارضت منظمات حرية الرأي المدعومة من الحكومات الغربية بشدة مناشدات الأمن القومي أو الإحتياطات الخاصة لمكافحة الإرهاب كأساس لقمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسائل الإعلام. وقد أصبحت الضغوط السياسية العالمية أكثر تعقيداً وهي تطالب بالتغيرات الإصلاحية والديمقراطية، ولكن مشجعة العديد من البلدان إلى الحرص على مراقبة الخطابات التي لها علاقة بالإرهاب والسيطرة عليها أو حتى في بعض الأحيان منعها. ومثلاً في الأردن، فقد أستشهد بالتوتر في منطقة الشرق الأوسط منذ أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية مبرراً للعقوبات المتزايدة لإنتهاكات أنظمة الصحافة ولإلغاء الإنتخابات البرلمانية. وإن الحرب على العراق قد زادت هذه التوترات في جميع أنحاء المنطقة. وقد قدم المحامون المدافعون عن الحريات شكواهم من أن الحكومات الغربية قد غظت الطرف عن هذا الإضطهاد. ومع ذلك وبالنظر إلى التغيرات الأخيرة في المنطقة، فإنه يمكن توقع قوانين تحترم الأمن القومي أو تتفادي الفوضى الشعبية العامة، وفي ظروف معينة تأخذ شكلاً جديداً.

ب. <u>ما هو دور وسائل الإعلام العربية العالمية والمنافسة المتجددة للشبكات الفضائية:-</u>

إن مجيء تكنولوجية الشبكات الفضائية للمنطقة، التي إنتشرت في البداية من خلال تغطية محطة الـ CNN لحرب الخليج في سنة 1990، حولت تركيز الجدل عن وسائل الإعلام في المنطقة، وحين كان هناك مصدر واحد للمعلومات في كل بلد في وقت كانت الحكومات تسيطر تماماً على مجرى المعلومات، أصبحت اليوم المحطات الفضائية العربية والعالمية والأنترنت والصحف العربية والعالمية تنافس وتتحدى وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الدولة. ومع إستمرار بقاء السيطرة، تفقد وسائل إعلام الدولة سيطرتها على المعلومات. ومع توفر مصادر وسائل الإعلام المتعددة فقد يعكس إحتكار الدولة لوسائل الإعلام الصراع لأجل السيطرة في المجتمع، ولكن لا يمكنهم حصر الجدل حيثُ الكثير منه متوفر خارج تلك الساحة. وبإيجاز فإن السيطرة الكبيرة على وسائل الإعلام العربية من قبل الدولة (وتأثرها بالبنية القانونية) أدت إلى تنامي وسائل الإعلام العربية العالمية العاملة في أوروبا أو في مواقع ضمن المنطقة.

لقد توطدت وسائل الإعلام العربية في أوروبا لأغراض تجارية وأمنية أحياناً ولأسباب اللجوء أحياناً أخرى. وقد وضعت صحيفتي الحياة والشرق الأوسط الصادرتين في لندن والعائدة ملكيتهما لعوائل سعودية معروفة، معياراً ثقافياً جديداً وجاداً للصحافة العربية في المنطقة، ومع ذلك فهما يخضعان إلى تأثيرات الرقابة الذاتية وقوانين سلوكية ذات علاقة بحكومتيهما. ولأن مالكي الصحيفتين شخصين بارزين تربطهما علاقات عائلية بالملك فهد فالصحيفتين تخضعان إلى إهتمامات الدولة السياسية. وقد أدى الإنفتاح النسبي في تغطيتهما للقضايا السياسية إلى منع صحيفتي الحياة والشرق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوسط في العواصم العربية عشرات المرات سنوياً، ومع ذلك فقد نقصت هذه الحالة ثلاثة مرات في العقد الماضي. ولكل دولة قضاياها الحساسة الخاصة بها. قناة الجزيرة المتمركزة في قطر تواجه عقبات مشابهة.

ومع ذلك فلوسائل الإعلام العربية العالمية هذه تأثيراً كبيراً على وسائل إعلام الدولة. فقد وضعت هذه الوسائل معياراً عالياً للصحافة العربية وذلك بفتح المجال لوجهات النظر المتنوعة ومناقشة الشؤون العربية، وفي الوقت ذاته فهي تضعف سيطرة الدول التي وضعت وسائل أعلامها الخاصة بها في منافسة غير متكافئة من ناحية سعة ومساحة تقاريرها الصحفية. حيثُ يميل المشاهدون إلى وسائل الإعلام الأكثر تشويقاً كما تبين من خلال تناغم العدد الملحوظ من المشاهدين لمحطة الجزيرة والمشاهدين للبرامج الإخبارية الأخرى.

يعتبر إنبثاق قناة الجزيرة عهداً جديداً من المنافسة لمقاومة تأثير السوق على هذه القناة المتمركزة في قطر. وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن شبكة تلفزيونية شرق أوسطية جديدة وقنوات أخرى تبحث عن جزء لها من الأسواق الجديدة والمهمة في لندن وأماكن أخرى. كما أن عدد من المهتمين السعوديين بالإندماج مع عدد من المستثمرين في المنطقة تعهدت أيضاً بإنشاء محطة تنافس محطة الجزيرة من حيث عدد المشاهدين. كما أن مجلس وزراء الإعلام للدول الإسلامية قام بالدعوة لإنشاء مجموعة من القنوات الفضائية لتؤثر على رأي الجماهير على المستوى العالمي.

ومنذ سنة 2000م بدأت كل من الأردن ومصر ولبنان والأمارات العربية المتحدة بوضع خطط لتطوير حقول وسائل الإعلام الحرة. حيث تحترم فيها حرية التعبير ولن تفرض القيود على المؤسسات الإعلامية. وعندما تتم مناقشة مضمون هذه الفكرة يمزح الصحفيون المحليون قائلين (هل هو حقل حر لوسائل الإعلام أو حقل حرية وسائل الإعلام؟)، وعادة ما يستقبل الصحفيون المحليون مثل هذه الإقتراحات بالإزدراء بسبب إزدواجية المعايير التي ستخلق إذا تم تطبيق ذلك حسب الخطة.

وبينما تُقَدَم الحوافز الضريبية وتُضمَن حرية التعبير لجذب وسائل الإعلام الأجنبية للبلد، إلا أن ذلك لا يطبق على وسائل الإعلام أو الصحفيين المحليين – ومع ذلك، وفي مناقشة برلمانية، فقد أستقبل البعض هذه المقترحات بخوف من أن هذه ستفسح المجال أمام تأثيرات قد تهدد القيم العربية والإسلامية. وسوف يمنح الهيكل التنظيمي إهتماماً أكثر للإرسال الإذاعي العالمي مثل إذاعة الـ BBC وصوت أمركا وإذاعة راديو ساوا الجديدة. وهنالك قضايا تخص إعادة البث على الذبذبات المحلية والترخيص لعمليات البث العالمي وتركيب وزيادة طاقة المرسلات، التي يتم تنفذها من قبل أشخاص أو جهات مرخصة بشكل مجزأ. وإضافة لذلك فقد إتخذت بعض البلدان خطوات متنوعة للتأثير على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توزيع وإستقبال وسائل الإعلام العالمية الخاصة منشأة في الأصل في المملكة المتحدة أو في اوروبا أو ضمن المنطقة.

8. ما هي المشاكل الهيكلية الموجودة التي تؤثر على ممارسة حقوق وسائل الإعلام:-

إن المشاكل الأساسية للهيكلية القانونية والسياسية في عدد من البلدان، ليس بالضرورة مرتبطة بوسائل الإعلام، تعطي الحكومات حرية تصرف مفرطة، تمنع الممارسات الفاعلة لحرية التعبير. وهذه المشاكل الهيكلية تشمل سلطة الجهاز التنفيذي لإصدار قرارات إدارية دون مرورها على الجهات الأخرى في الحكومة لمراجعتها، وضعف الإستقلال القضائي، والمجتمع المدني، وهذا لا يعتبر قوة لإبراز حقوق الإنسان. ففي الأردن، يملك الملك سلطة إصدار مراسيم ملكية لتعديل التشريعات وبضمنها التعديلات الأخيرة بخصوص زيادة العقوبات على الصحفيين، وايضاً يملك السلطة على تعليق الإنتخابات البرلمانية ولأجل غير مسمى وذلك لمنع رفض المراسيم التي يصدرها. وتستعمل هذه السلطة لتوسيع الحقوق أحياناً أو لتحديدها أحياناً أخرى. ولذلك يجب دراسة هذه القضايا الهيكلية بعناية أكثر، إذ بإمكانها منع التطبيق الفاعل حتى لأفضل قوانين وسائل الإعلام.

9. ما هو دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في المنطقة وكيف يمكن للمساهمات أن تؤثر على النتائج؟

بالرغم من وجود منظمات غير حكومية في المنطقة تعمل لأجل قضايا وسائل الإعلام، والبعض منها قد أنجز أعمالاً مثيرة، الآن الحكومات غالباً ما تراقبها عن قرب وتقيد نشاطاتها وعملياتها. ففي بعض البلدان، لا يمكن للمنظمات غير الحكومية من تلقي مساعدات أجنبية، واضعة في الإعتبار أن نذرة الدعم المالي المحلي ستشكل عائق للجهود الداعمة للإصلاح. لذا يجب مراجعة القوانين التي تحكم عمليات المنظمات الغير الحكومية لتوجيه الدعم المالي العالمي ولتعزيز إضعاف سيطرة الحكومة على عمليات المنظمات الغير الحكومية. وقد أستغل المساهمون بنجاح وسائل الإعلام الخارجة عن السيطرة نسبياً، مثل، الأنترنت والأقمار الصناعية، لدعم بث المواد التي لا يمكن بثها من خلال وسائل الإعلام الحكومية أو التي تحت السيطرة المحكمة. فمثلاً، في الأردن، وفر موقع **(Arab Amin Media Internet Network)** تحت عنوان **www.amin.org** الذي (تدعمه الأنترنيوز) تغطية لجلسات نقاشية تتحدث بصراحة نسبية عن قضايا حقوق الإنسان وإجراءات الحكومة. ويجب أن يبحث المساهمون عن فرص أخرى مماثلة وأن يعملوا على ضمان إستمرارية وجود مثل هذه الفرص وذلك بالمحافظة على حرية وسائل الإعلام الجديدة من القوانين الجديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10. ما هو دور النقابات والإتحادات في حماية قانون وسائل الإعلام والإصلاح؟

تعتبر الإتحادات والنقابات الصحفية عنصراً مهماً في تعريف دور المجتمع المدني. ويجب النظر إلى هذه الكيانات على أساس أنها المدافع الفعال عن الإصلاحات لأجل قدر أكبر من حرية التعبير، ومدافعين عن الصحفيين المتعرضين للتهم القضائية، وكذلك مدافعين عن سلوكيات المهنة. ومن جانب آخر، غالباً ما تعكس هذه المنظمات الأسس السياسية والإجتماعية للسلطة في المجتمع، على أساس أنها كيانات تمثيلية. وكنتيجة، وبينما تدافع هذه الكيانات عن الحقوق والمعايير الصحفية، تقدم أيضاً هذه النقابات برامج عمل سياسية تتناقض مع فكرة الموضوع. ويمكن ان يؤدي مخالفة قوانين النقابات إلى طرد الصحفيين، وتذهب أبعد من ذلك ففي بعض الأقطار يشترط لمزاولة المهنة الحصول على العضوية. وهكذا فإن هذه النقابات يمكن أن تمارس تأثيراً قوياً على وسائل الإعلام، وتراقب سلوك وممارسات أعضائها أيضاً. وقد أعلنت المملكة العربية السعودية مؤخراً رغبتها في إنشاء جمعية للصحفيين تنظم نفسها ذاتياً بشكل فعال أكثر.

11. ما هو نوع الإهتمام الذي يجب أن يعطى في المنطقة إلى أنظمة الخطابات الغير رسمية؟

هنالك مجال نعتقد أنه يستحق التدقيق المتواصل وهو تنظيم الخطب خارج نطاق الإعلام الرسمي. على سبيل المثال، مجال الأسلوب الغير مدروس في إختيار رجال الدين وتنظيم الخطب الدينية والإعتناء بمضمون التدريس والوعض في المدارس والمساجد. ولأن هذه المجالات مهمة على الأقل لتكوين الرأي العام كما هو الحال مع عمليات البث الإذاعي والتلفزيوني والصحافة، فقد جذبت تدخل الدولة من أجل التنظيم. وفي المغرب والجزائر ومصر وفي أماكن أخرى تم إتخاذ خطوات إما لتفويض أو إلغاء إجازة رجال الدين ووضع حدود لمضمون الخطب الواعظة أو في حالات أخرى تشكيل الخطبة لهم. في بعض الدول، والتي تعتبر تركيا مثالاً أساسياً لها، أصبحت قضية السيطرة على تراخيص البث الديني موضع سؤال مهم.

12. ما هي جهود الإصلاح الجارية حالياً في مجال وسائل الإعلام.

لقد نوهنا بالقوانين المقترحة والندوات النقاشية وفعاليات المنظمات المدنية، حيثُ نُوقشت جميعها في التقارير الخاصة بالبلدان. وفي بعض الحالات يكشف الإتجاه والدافع والحركة أكثر ما هو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ظاهر في القوانين والأنظمة الموضوعة. ففي الجزائر على سبيل المثال، تم تبني التشريعات لتوفير تراخيص بث إذاعي وتلفزيوني خاص بالرغم من عدم دخول هذه الأنظمة والقوانين حيز التنفيذ بعد. وفي البحرين، دراسات تعديل التشريع ما زالت مستمرة لحد الآن. أما قطر فقد إجتازت عملية الإصلاحات كجزء من مجمل عمليات توسيع صناعة وسائل الإعلام وفرضت نفوذها في الأقليم. وقد أسست قوانين وسائل الإعلام التركية لتهيئة البلد لإنظمامه إلى الإتحاد الأوربي. وقد يوفر الإنضمام للعضوية والمشاركة الكاملة في المنظمات العالمية والأقليمية الدافع لبدان أخرى في الشرق الأوسط والمغرب.

13. مدخل في تقارير البلدان

نقدم هنا تقارير البلدان لمجموعة من الدول، أغلبها وليس كلها، من منطقة الشرق الأوسط والمغرب. حيثُ يعكس الإختبار تشكيلة من العوامل تشمل الأولويات التي تم وضعها من قبل الأنترنيوز، ووجود ممثلي الدول، جودة التقارير المحفوظة وكذلك الجهود المبذولة لتوفير مصادر مكملة.

من الصعب الكتابة عن قوانين وبنى وسائل الإعلام حتى تحت الظروف الجيدة والمستقرة. ومن خلال هذه التقارير الأولية فقد عمل فريق مركز ستانهوب أفضل جهده لفهم ونقل وصياغة المواد المتوفرة. في بعض الحالات يكون هناك إعتماداً كبيراً على نصوص القوانين. وفي حالات أخرى يفضل السياق أو التاريخ على الفقرات الواقعية المعمول بها. ونحاول في العديد من التقارير أن نقدم أمثلة تطبيقية قائمة، وغالباً ما تكون القضايا ذات حالات تنافسية عالية.

نعتبر هذا عملاً خاضعاً لملاحظات يمكن إستقبالها من العاملين في الحقل الإعلامي. وتصب جهودنا على تقديم صورة شاملة قدر المستطاع. وكما أنه من المحتم حدوث أخطاء، سنكون مسرورين جداً لتصليحها. كما أنه في مجال الإعلام السريع الحركة يمكن أن يكون الوصف متأخراً بعض الشيء.

وقد أعتمدنا على تقارير منظمات غير حكومية وعلى مقالات من الصحف وعلى مواقع الشبكة المعلوماتية وعلى مصادر ثانوية، وكل هذه تطرح مشاكل. وكان هدفنا تكوين لوحة واسعة تظهر من خلالها صورة معتمدة لهياكل وسائل الإعلام بالرغم من تواجد المشاكل. وكنتيجة لذلك فقد جازفنا في التصوير والوصف، وحتى عندما نكتب تتدخل قوة زلزالية لها إمكانية التغيير والتأثير على سياسات وهياكل وسائل الإعلام.

وأخيراً، كلمة حول "الكتابة": مبدئياً، تقريباً في جميع الحالات، تم تجنيد ممثل البلد المعني. ولكن في جميع الحالات تم تغيير هذه التقارير وغالباً بشكل جوهري. وأدت نقاط الإنطلاق المنتشرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بشكل واسع إلى مجموعة من تقارير نهائية غير متساوية في الطول أو عمق التعامل التاريخي أو الشكل. ليس من الواضح أن هناك رغبة لممثلي الدول في نسب أسمائهم إلى التقرير النهائي أو التعريف بهم. وقد تبنينا سياسة عدم التعريف الجماعي للمشاركين في عمليات الكتابة والتنقيح لتقاريرنا.

14. تقرير الدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com